

مجلة الدراسات السودانية

المجلد السابع والعشرون، أكتوبر 2021م

مجلة علمية محكمة يصدرها معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم



Journal of Sudanese Studies

Volume 27, October 2021

A Scientific Refereed Journal Issued by the Institute of African and Asian Studies - University of Khartoum



مجلة الدراسات السودانية

Journal of Sudanese Studies

ردمك: ISSN: 1022 - 3525

مجلة علمية محكمة

يصدرها معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية

جامعة الخرطوم

المجلد السابع والعشرون

أكتوبر 2021م

مجلة الدراسات السودانية

ISSN: 1022-3525
Title: مجلة الدراسات السودانية
Imprint: الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية
والآسيوية - جامعة الخرطوم، 2010
Frequency: Annual
Type of Publication: دورية - Periodical
Language: Arabic and English

هيئة التحرير

رئيس التحرير: بروفيسور / الأمين أبو منقة محمد
سكرتيرة التحرير: دكتورة / منى محمود أبوبكر
أعضاء هيئة التحرير:
بروفيسور / يوسف فضل حسن
بروفيسور / أحمد عبد الرحيم نصر
بروفيسور / منزل عبد الله منزل عسل
بروفيسور / يحيى فضل طاهر
بروفيسور / سامية محمد علي البدوي
بروفيسور / الصادق يحيى عبد الله
دكتورة / محاسن عبد القادر حاج الصافي

إدارة التحرير:

ضبط اللغة: الدكتور / عباس الحاج الأمين
التصميم: المهندس / خالد عبد الله محمد
سكرتيرة المجلة: السيدة / نهلة محمد عثمان

قواعد وشروط النشر

مجلة الدراسات السودانية مجلة علمية محكمة تصدر عن معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، وتقبل البحوث في كل مجالات العلوم الإنسانية ذات الصلة المباشرة بالسودان، إضافة إلى عرض الكتب المتعلقة بالسودان.

يرجى من مقدمي البحوث لهذه المجلة مراعاة الآتي:

- 1- ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
- 2- تسلم نسخة ورقية مطبوعة على الحاسوب مع نبذة عن الكاتب، ونسخة في قرص مضغوط (CD) لرئيس أو سكرتير التحرير، أو ترسل عبر البريد الإلكتروني على العنوانين التاليين: abumanga1951@gmail.com, ssbulletin@uofk.edu
- 3- أن تكون صفحات البحث باللغة العربية بين خمس عشرة وثلاثين صفحة (بنط 16 Simplified Arabic مسافة واحدة بين السطور single spacing)، أو لا يتجاوز الـ 8000 كلمة. وأن تكون صفحات البحث باللغة الإنجليزية بين خمس عشرة وخمس وعشرين صفحة (بنط Times New Roman 14 مسافة واحدة بين السطور single spacing)، أو لا يتجاوز الـ 9000 كلمة. وأن يرفق مع البحث مستخلص باللغة العربية وآخر الإنجليزية في حدود 150 كلمة لكل مستخلص.
- 4- أن يوثق البحث المكتوب باللغة الإنجليزية داخل النص وفقاً للنظام السائد في الدوريات العالمية التي تصدر باللغات الأجنبية، فيكتب بين قوسين/هلالين: الاسم الأخير للمؤلف (أي اسم العائلة)، وتاريخ المرجع، ورقم الصفحة (عند الضرورة)، كما في النموذج التالي: (Hugo 2021:89)، وتثبت المراجع والمصادر بكامل معلوماتها في نهاية البحث بالكيفية التي وضحتها والنماذج التي نوردها أدناه بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة العربية.

5- أن يوثق البحث المكتوب باللغة العربية عن طريق الهوامش (وليس داخل النص)، وتكتب الهوامش في نهاية البحث، ثم ترتب المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث ألفبائياً في نهاية البحث، مع اتباع أحد المناهج الحديثة في ذلك، وفقاً للنماذج التالية:

كتاب:

عون الشريف قاسم (1989): الإسلام والعربية في السودان، دار الجيل، بيروت، ص...
Greenberg, J. (1966): *Languages of Africa*. The Hague: Mouton, p....

مقال في دورية

عشاري أحمد محمود (1988): "أزمة اللسانيات في العالم العربي"، المجلة العربية للدراسات اللغوية، العدد الأول، ص3.

Hurreiz, S.H. (1978): "Arabic as a national and international language: Current problems and future needs", *West African Journal of Modern Languages* III, p.13.

مقال أو فصل في كتاب

Qasim, Awn Sh. (1975): "Sudanese Colloquial Arabic in social and historical perspective", in *Directions in Sudanese Linguistics and Folklore*, ed. by S.H. Hurreiz & H. Bell. Khartoum: Institute of African and Asian Studies, University of Khartoum.

الأمين أبومنقعة محمد (1992): "العلاقات السودانية النيجيرية في إطار المهديّة"، علاقات السودان الخارجية، تحرير حامد عثمان وممدني محمد أحمد، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص7.

6- تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.

7- لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على البحوث.

المشاركون في هذا العدد

القسم العربي

بروفيسور بابر علي ديومة، قسم اللغة الفرنسية (زميل)، جامعة الخرطوم.
دكتور المكاشفي إبراهيم عبدالله، أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية،
جامعة الخرطوم.

دكتور محمد البدري سليمان، أستاذ مساعد، قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة
الخرطوم.

دكتور خالد محمد فرح، سفير بوزارة الخارجية السودانية.
دكتور الأصم بشير التوم بشير، أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية،
جامعة الخرطوم.

دكتورة سمية محمد الزين أحمد بدوي، أستاذ مشارك، مدرسة العلوم الإدارية،
جامعة الأحفاد للبنات (السودان).

دكتور الصادق محمد سليمان، الأمين العام السابق لمجلس تطوير وترقية اللغات
القومية، الخرطوم.

القسم الإنجليزي

Prof. Abdel Ghaffar M. Ahmed, Anthropology Department, Faculty of
Economic and Social Studies, University of Khartoum.

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحية

أعزائي القراء

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يسرنا أن نقدم لكم المجلد السابع والعشرين من مجلة الدراسات السودانية، ونحمد الله أن أعاننا على إعداده رغم ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها الجامعة منذ عدة أشهر. وقد يلاحظ القارئ ظهور هذا المجلد بعد زمن وجيز من صدور المجلد السادس والعشرين؛ وهذا نتيجة لسعيينا في تقليل الفجوة الزمنية في تواريخ صدور المجلدات الأخيرة من المجلة، الناتجة عن توقف إعدادها لقراءة العامين (2018-2020)، حيث شهدت البلاد في تلك الفترة الأحداث السياسية المصاحبة لثورة ديسمبر (2019)، وتلى ذلك مباشرة انتشار جائحة كورونا (COVID19).

بما أن المجلة أصبحت تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، فقد تقرر، بموافقة كل أعضاء هيئة التحرير، إجراء تعديل طفيف في اسمها باللغة الإنجليزية، وذلك باستبدال كلمة Bulletin بكلمة Journal ليقرأ: **Journal of Sudanese Studies** ويختصر في: **JSS**.

نرجو أن نذكر - كما نفعل كل مرة - أن النشر في هذه المجلة لا يقتصر على العلوم الإنسانية وحدها، بل يشمل جميع العلوم، طالما أن موضوع المقال أو البحث ذو صلة مباشرة بالسودان. ونشير إلى أن المجلة تنشر المقالات والبحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

نرجو في هذه السانحة أن نشكر الباحثين المشاركين في هذا المجلد على التزامهم بشروط وموجّهات النشر في هذه المجلة، وكذا صبرهم على إصرارنا عليهم لإكمال المعلومات وإجراء التصويبات المطلوبة منهم، روماً للتجويد. ونشكر كذلك الزملاء محكمي المقالات والبحوث على إخلاصهم في مهمتهم وإنجازها بالمهنية المرتجاة، مما يعيننا على المحافظة على المستوى المعهود للمجلة.

والحمد لله أولاً وآخراً.

رئيس هيئة التحرير

محتويات العدد

القسم العربي:

مقالات:

- 1- ملامح الرواية السودانية: الماضي والحاضر وآفاق المستقبل،
بابكر علي ديومة 1
- 2- الصورة التشبيهية في رواية "عُرس الزين"،
المكاشفي إبراهيم عبد الله 29
- 3- الحواضر الإقليمية في العصر المروي - كدُرمَة بإقليم الشلال الثالث
نموذجاً، محمد البدري سليمان 47
- 4- من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام:
مقاربة أولية للتحقق من صحة وأصالة وثيقة دارفور من القرن
السادس عشر، خالد محمد فرح 81
- 5- من قضايا الشعر الشعبي في السودان: مفهومه، وموسيقاه،
وموضوعاته، الأصم بشيرالتوم 99

بحوث:

- 6- المسؤولية المجتمعية للمؤسسات في السودان بين النظرية
والتطبيق، سمية محمد الزين أحمد بدوي 121

عرض كتب:

7- عرض كتاب: لغات السودان – مقدمة تعريفية ، تأليف: الأمين
أبومنقة محمد وكمال محمد جاه الله،

177 عرض الصادق محمد سليمان

القسم الإنجليزي:

مقالات:

8- Pastoral Development Paradigms – The Case of Sudan
Abdel Ghaffar M. Ahmed 185

من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: مقارنة أولية للتحقق من صحة وأصالة وثيقة دارفور من القرن السادس عشر

خالد محمد فرح

Abstract: This article aims at verifying and ascertaining the genuineness and authenticity of a manuscript attributed to a certain Sultān Shāu ibn Rifaʿa al-Tunjurāwī who is believed to have been one of the Sultāns of the 'Islamic Sultanate' of Tunjur (in present day Darfur) before the rise of the Fur kingdom (ca. 1640). The manuscript goes back to the year 1575, and deals with a mandate to a certain Faqīh Fakhreldīn Osmān ibn Nūreldīn to register some endowments and real estates in the Hijaz in the name of that Sultān for the benefit of certain people living there. The article adopts a structural approach through a historical and analytical method, analyzing the text of the manuscript both internally and externally and making use of the relevant evidences. All evidences testify to the genuineness and authenticity of this manuscript. Accordingly, it can be regarded as one of the evidences for the very early links between the present day Darfur and the land of Islam and Arabism.

مستخلص: يسعى المقال إلى التحقق من صحة وأصالة وثيقة منسوبة إلى السلطان شاو بن رفاعة التُّنْجْراوي، الذي يُعتقد أنه كان أحد سلاطين "سلطنة التُّنْجُر الإسلامية" (في دارفور الحالية)، السابقة لقيام مملكة الفور (نحو 1640م). تعود هذه الوثيقة إلى العام 1575م، وهي عبارة عن وكالة شرعية ممنوحة لفقهاء يدعى فخر الدين عثمان بن الشيخ نور الدين، من قبل السلطان شاو بن رفاعة، لتسجيل بعض الأوقاف والعقارات التي كانت تخصه بالحجاز، ليذهب ريعها إلى أناس معينين كانوا مقيمين هناك. وينتهج المقال مقارنة بنبوية، عبر منهج تاريخي وتحليلي، عمد الباحث من خلاله إلى تحليل نص الوثيقة من الداخل والخارج، موظفاً الشواهد والبيّنات ذات الصلة. كل الشواهد تقضي إلى تأكيد صحة هذه الوثيقة وأصالتها. عليه، فإن الوثيقة تعتبر أحد الشواهد لقدم الصلات بين دارفور الحالية وبين أرض الإسلام والعروبة.

كلمات مفتاحية: دارفور، سلطنة التُّنْجُر، مصر، الحجاز، الأوقاف.

استهلال: لمحة عن جذور الصلات التاريخية لدارفور بالعروبة والإسلام

ليس من اليسير أو المُستطاع، تحديد تاريخ لبداية الوجود العربي والإسلامي، وانطلاق مسيرة الدعوة الإسلامية في دارفور على وجه الدقة. بيد أن هنالك من الشواهد والقرائن التي تدل على أن ذلك الوجود، هو أقدم بكثير

من تاريخ قيام سلطنة الفور التي يُؤرَّخ لتأسيسها عند غالب المؤرخين والباحثين المعاصرين عادةً، بالعام 1640م.

والراجح هو أنَّ العناصر البشرية العربية والمستعربة، ومؤثرات الدعوة الإسلامية، قد جعلت تتسرب إلى دارفور رويداً رويداً مع هجرة القبائل والمجموعات العربية والمستعربة والمسلمة، سواء من صعيد مصر مباشرة، أو من بلاد السودان النيلي، أو من غرب ووسط إفريقيا، أو من بلاد المغرب العربي وشمال إفريقيا.

وفي هذا السياق، يذكر إبراهيم آدم إسحق ما يلي في معرض حديثه عن دخول اللغة العربية إلى دارفور:

إن دخول العربية إلى دارفور مرتبطٌ إلى حدٍّ كبير بدخول الإسلام إليها، منذ أن كانت (مملكة التاجوين)، نتيجة الهجرات العربية المتفرقة التي دخلت إليها من الغرب، ومن الشرق، ومن الشمال الإفريقي. وفي ذلك يقول مصطفى مُسعد في مقالة له بمجلة الدراسات التاريخية المصرية، العدد 11، سنة 1963م، ص 234، بعنوان (سلطنة دارفور، تاريخها وبعض مظاهر حضارتها): بالرغم من أن الإسلام بدأ يشق طريقه إلى هذه البلاد، منذ حوالي القرن الثالث عشر الميلادي، على الأقل، حيث تنهال عليها الهجرات العربية من الشمال، والشرق، والغرب، فإن الإسلام لم يصبح الدين الرسمي للبلاد إلا حينما تولّى سليمان سولونج، من أسرة (كيرا)، سلطنة دارفور، في حوالي سنة 1640م.⁽¹⁾

(1) إبراهيم آدم إسحاق (2011): معجم اللهجة العامية الدارفورية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى. الخرطوم: كتاب الخرطوم الجديدة، ص 13-14.

عنصر التَّنَجُّر وانتشار العروبة والإسلام في دارفور

يميل نفرٌ من الباحثين إلى الاعتقاد في أنَّ عنصر "التَّنَجُّر" الذي كان سابقاً للفر في السيادة على تلك البلاد، قد كان هو نفسه عنصراً على قدر كبير من الاستعراب على الأقل، والأسلمة أيضاً تبعاً لذلك، إن لم يكن عربياً صليبيّاً، وذلك بقرينة عدم استخدامه لأية لغة أخرى غير العربية كلفة أساسية. وتربط الروايات المحلية التَّنَجُّر ببني هلال، أصحاب التغريبة الشهيرة من نجد بالجزيرة العربية إلى مصر، ثم من هذه الأخيرة إلى تونس التي يبدو أن بعض بطون قبيلة بني هلال فيها قد نزحت منها جنوباً إلى نواحي حوض بحيرة تشاد، ثم واصلت طائفة منها طريقها شرقاً حتى استقر بها المقام فيما صارت تعرف لاحقاً بدارفور، ربما في بحر القرن الثالث عشر الميلادي.⁽²⁾

وقد ورد بموسوعة ويكيبيديا المبدولة على الشبكة العنكبوتية تحت مادة "تَنَجُّر"، أن أقدم أثر لهيكل بناء عُثِرَ عليه بمدينة "أوري" عاصمة التَّنَجُّر، كان مسجداً يعود إلى حوالي عام 1200 ميلادية، كما نقل يحي محمد إبراهيم عن المؤرخ الشعبي الشيخ محمد عبدالرحيم (1878 - 1966م) قوله إنه هو شخصياً قد وجد في أعلى قمة جبل مرة أنقاض مسجد قديم جداً.⁽³⁾

وينقل يحي محمد إبراهيم عن بيتر شيني قوله في كتابه: موجز تاريخ السودان: "أن الإسلام صار دين الدولة الرسمي في عهد التَّنَجُّر، واللغة العربية صارت لغة البلاد، وذلك حوالي 1500م، وهي الفترة التي بلغت فيها مملكة

(2) خالد محمد فرح (2011): "نبذة عن تاريخ الدعوة والثقافة الإسلامية في دارفور"، صحيفة سودانيل الإلكترونية بتاريخ 28 فبراير www.sudanile.com.

(3) يحي محمد إبراهيم (1987): تاريخ التعليم الديني في السودان، الطبعة الأولى. بيروت: دار الجيل، ص236، الهامش رقم (9).

التُّجْر أَوْج مجدها".⁽⁴⁾ وقد لاحظ إبراهيم إسحق إبراهيم أنَّ الرحالة الألماني غوستاف ناختيقال قد رأى في تحدث التُّجْر بالعربية حصراً، سنداً لمزاعم أصلهم الهلالي، وذلك على الرغم من زعم ناختيقال أنهم قد كانوا -على الرغم من ذلك- غير مسلمين في عهود سطوتهم السياسية في دارفور، على حد رأيه. وذلك لعمرى افتراض يوشك أن يكون متناقضاً، ويصعب تصديقه، خصوصاً في السياق الثقافي والحضاري العام لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، التي لا يكون فيها المرء مستعرباً تماماً إلا وهو مسلم كذلك غالباً. فليس الوضع هاهنا كوضع نصارى العرب بالشام والعراق على سبيل المثال. فهؤلاء الأخيرين، قد كانوا عرباً أساساً، قبل أن يعتنقوا أي دين.

ويورد السير هارولد مكمايكل نقلاً عن بارث ما يلي عن أصل التُّجْر، ملحقاً بوضوح إلى إسلامهم على الأقل:

قيل إن التُّجْر أتوا أصلاً من دنقلا حيث انفصلوا عن قبيلة بطاليسا "البطالسة؟" المصرية التي كانت مستقرة ذات مرة في بينيسي "بنيس؟"، وعندما تحرك أفرادها غرباً في القرن السادس عشر وجدوا الداجو ممسكين بالسلطة في دارفور فهزموهم وتغلبوا عليهم. ومن ثم وسَّعوا إمبراطوريتهم من دارفور غرباً وشكّلوا بالتالي قلعة قوية للإسلام، وجعلوا من كادما عاصمة لهم.⁽⁵⁾

والى جانب ذلك، يشير مكمايكل في معرض حديثه عن التُّجْر في كتابه الموسوم بـ "قبائل شمال ووسط كردفان" الصادر في عام 1913م، إلى جملة

(4) نفس المرجع، ص 235 - 236.

(5) هارولد مكمايكل (2017): قبائل شمال ووسط كردفان، تعريب سيف الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية. أمدردمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ص 80 - 81.

== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفور من القرن السادس عشر

من الروايات الشفاهية والخطية أيضاً، مثل روايتي بارث وسلاطين باشا، التي تتظاهر جميعها بطريقة أو بأخرى، على ربط عنصر التجر المذكور، بصلة ما بعرب بني هلال أصحاب التغريبة الشهيرة من نجد إلى مصر أولاً، ثم منها لاحقاً إلى بلاد المغرب العربي في بحر القرن الخامس الهجري، الموافق للقرن الحادي عشر الميلادي. وفي ذات السياق، ينقل مكمايكل عن وثيقة مخطوطة الأنساب التي ظلت متوارثة بين أفراد أسرة الدواليب الركابية المعروفة، تلك المخطوطة التي يرجع أصلها إلى حوالي القرن السابع عشر الميلادي، ويسمى مكمايكل: "نسبة دنقلا"، قول مؤلف النسبة أو مؤلفيها بالأحرى: "إن التجر من هلاله وقد حكموا دارفور".⁽⁶⁾

ويقول الأمين محمود محمد عثمان في كتابه: **سلطنة الفور الإسلامية: دراسة تحليلية**، إن روايات المؤرخين التي تناولت تاريخ دارفور القديم تذكر أن التُّجُر قد أسسوا دولة في دارفور بعد الداجو في حوالي القرن الخامس عشر الميلادي، مشيراً في ذات الوقت إلى أنه التاريخ نفسه الذي يُعتقد أن سلطنة الفور قد قامت فيه، لكي يُقرَّر مُحَقَّقاً، بأنَّ الغموض قد اكتنف عملية انتقال الحكم إلى التُّجُر. وينقل هذا المؤلف عن كتاب بلفور بول⁽⁷⁾ (Balfour-Paul, History and Antiquities of Darfur (1955)) أن بعض الروايات تزعم أن التجر قبيل من التوبو، وتذكر رواية أخرى أنهم عرب من بني هلال، بينما تذكر مصادر أخرى أنهم عرب قدموا إلى دارفور من شمال السودان ضمن الهجرة العربية إلى السودان. ويمضي الأمين محمود محمد عثمان ذاته بعد ذلك لكي ينبِّه ويشير بقوة إلى أن أعظم لغز في تاريخ دارفور القديم كله – على

(6) نفس المرجع، ص 83.

(7) – H.G. Balfour-Paul (1955): *History and Antiquities of Darfur*. Khartoum: Khartoum National Museum. (Museum Pamphlet No. 3, Sudan Antiquities Service),

حد وصفه - هو عملية الفصل بين التنجر والفور، وفرض الاشتباك والالتباس بين هويتيهما وتفاصيل وقائع تاريخيهما.⁽⁸⁾

ومهما يكن من أمر، فقد ربط كل من آركل (في سلسلة مقالاته بعنوان "The history of Darfur 1200-1700 A.D" المنشورة بمجلة السودان في رسائل ومدونات)،⁽⁹⁾ ويوسف فضل حسن (في كتابه: مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821).⁽¹⁰⁾ - ربطا بدايات حركة الدعوة الإسلامية والثقافة العربية في دارفور، بسيادة عنصر التنجر على تلك المملكة، وإزاحتهم لحكم سابقهم الداجو.

وثيقة السلطان شاو بن رفاعة التُّنْجْراوي

على سبيل التدليل على رجحان البعد الإسلامي في قومية التُّنْجْرا، تشير بعض الروايات إلى أنه كان يوجد هنالك سلطان يُسمَّى السلطان: "شاو بن رفاعة التُّنْجْراوي"، الذي يُقدَّر له أن يكون قد حكم في بحر القرن السادس عشر الميلادي ترجيحاً، والذي يُقال إنَّ أوقافاً باسمه قد كانت -ولعلها ما تزال- موجودة في الأراضي المقدسة بالحجاز، مما يدل على إسلامه هو شخصياً، ومما يقوِّي بالتالي الاعتقاد في ترجيح إسلام أعداد معتبرة من رعايا مملكته، أو على الأقل طبقة التنجر الحاكمة وغيرها من القبائل العربية أو المستعربة التي انحازت إلى مملكتهم، وصارت تحت سلطانهم آنئذٍ. وبالتالي

(8) الأمين محمود محمد عثمان (2017): سلطنة الفور الإسلامية، دراسة تحليلية، (منشورات سنار عاصمة للثقافة الإسلامية، كتاب سنار 36). الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، ص 29.

(9) A.J. Arkell (1951): "The history of Darfur 1200 – 1700 A.D", *Sudan Notes and Records*, (9) vol.32.

(10) يوسف فضل حسن (1989): مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر.

== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفور من القرن السادس عشر

تصبح فرضية أن دارفور لم تشهد حكماً إسلامياً إلا مع صعود نجم عشيرة الكيرا في عام 1640م المتأخر نسبياً، محل نظر مشروع فعلاً.

هذا، وقد أعاد الباحث والروائي الراحل، إبراهيم إسحق إبراهيم في أطروحته للماجستير التي أصدرها في كتاب بعنوان: هجرات الهلاليين من جزيرة العرب إلى شمال إفريقيا وبلاد السودان،⁽¹¹⁾ نشر وثيقة باسم السلطان شاو بن رفاعة التنجراوي، تتعلق بأوقاف السلطان شاو المذكور بالأراضي المقدسة بالحجاز. وبالنظر الفاحص والمُحقق ما وسعنا ذلك من جانبنا، في محتوى تلك الوثيقة تاريخياً، وإثنولوجياً، ولغوياً، ونقدها شكلاً ومضموناً، يتعزز لدينا الميل إلى الاعتقاد في صحة هذه الوثيقة، وأصالة نصها، ومعقولية مدلولها ومحتواها إلى حد كبير.

وكان إبراهيم إسحق إبراهيم قد دعا جُموع الباحثين ضمناً إلى السعي لتحقيق تلك الوثيقة المنسوبة للسلطان شاو التنجراوي، التي تعود إلى سبعينات القرن السادس عشر الميلادي، وذلك حين قال:

يبدُ المؤرخين حالياً، وثيقة مهمة تحتاج إلى تحقيق، ولعلها جاءت من دُور الوثائق القاهرية. فقد وُكِّل المدعو السلطان شاو التنجراوي شخصاً يدعى فخر الدين عثمان بن الشيخ نور الدين علي المغربي، أن يُوقف من أملاك السلطان شاو التنجراوي التي في المدينة المنورة، أماكن ونخيلاً وبساتين، وقد سُجِّلَت وثيقة هذا الوقف في القاهرة في عام 983هـ/1575م.⁽¹²⁾

(11) إبراهيم إسحق إبراهيم (2013): هجرات الهلاليين من جزيرة العرب إلى شمال إفريقيا وبلاد السودان. الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر.

(12) نفس المرجع، ص 164.

وقد أثبت المؤلف إبراهيم إسحق الفضل في نيل قصب السبق في العثور على هذه الوثيقة النادرة واستخراجها لأول مرة، للباحث وجامع التراث المعروف، الطيب محمد الطيب، وذلك إذ يقول:

يرجع ظهور أمر هذا الصك إلى الباحث الشعبي المعروف الطيب محمد الطيب الذي استخرجه من مخطوطات دار الوثائق السودانية بالخرطوم في 16/6/1983م... ويشير الاستهلال إلى أنَّ الوثيقة منقولة من محفوظات وقفية أقدم لابد من متابعتها عند التحقيق، وذلك استناداً إلى تاريخها وهو الرابع والعشرون من شهر شوال سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة (من الهجرة) .. ويشرح ذلك لحدِّ ما، سبب صدور الصك بشكله الحالي من المحاكم الشرعية السعودية كما في ترويسة .. الخ.⁽¹³⁾

محاولة التحقق من صحة الوثيقة المنسوبة إلى السلطان شاو التَّنْجَرَاوي

من آيات صدقية هذه الوثيقة ومقبوليته في سياقها التاريخي العام في تقديرنا، أنَّه توجد هنالك بيئة خارجية أخرى تُعَصِّدها، وهي ما أورده الرحَّالة الإيطالي لورينزو دانانيا Lorenzo d'Anania في كتابه بعنوان: *L'Universale Fabrica* الذي نشره بالبندقية في عام 1582م،⁽¹⁴⁾ وفقاً لما أورده عن هذا الكتاب كل من أوفاهي واسبولدني في كتابهما المشترك عن تاريخ ممالك السودان Kingdoms of the Sudan، يفهم منها ضمناً أن دولة باسم التَّنْجَرُ، ذات هُويَّة إسلامية على نحو ما، قد كانت قائمة بالفعل في شمال درافور في عام 1580م وما قبلها بالطبع، وذكر أنَّ عاصمتها "أوري"، قد كانت مدينة مهمة يخضع لها عدد من المشيخات والكيانات القبلية المجاورة لها مثل:

(13) إبراهيم إسحق إبراهيم، مرجع سابق، ص 164.

(14) Lorenzo d'Anania (1582): *L'Universale Fabrica*. Venice.

== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفور من القرن السادس عشر

الزغاوة، والميما، والمساليت، والمورقا (البرقو)؟ والداجو. والشاهد هو أنَّ دانانيا يصف تلك السلطنة التجراوية بأنها كانت مملكة قوية وحليفة للأتراك، وأنَّ تجار القاهرة كانوا يمدونها بالسلاح.⁽¹⁵⁾

هذا، وقد أوقف الأمين أبو منقة، كاتب هذه السطور على حقيقة مهمة أخرى مفادها أن هنالك طبعة أولى لكتاب الإيطالي لورينزو دانانيا، صدرت في نابلي في عام 1573م سابقة لطبعة عام 1582م التي أثبتتها كل من أوافهي واسبولدنق في كتابهما المذكور آنفاً. وهذه المعلومة تعضد فرضية أولية وعراقة الهوية الإسلامية لمملكة التنجر بدارفور.

فانطلاقاً من حقيقة أن مملكة التنجر بشمال دارفور قد كانت حليفة للأتراك كما قال دانانيا، ومصطلح الأتراك في السياق التاريخي الذي ألف فيه ذلك الكتاب قد يعني المسلمين عموماً، وقد يكون المقصود منه الإمبراطورية العثمانية بالتحديد، فضلاً عن كون أن حكام سلطنة التنجر قد كانوا شركاء تجاريين لتجار القاهرة، بل موضع ثقة لهم، بدليل أنهم كانوا يمدونهم بالأسلحة، وقبل ذلك ما استقر عند سائر الباحثين من أنه لم تُعرف للتنجر لغة أخرى غير العربية طوال تاريخهم المعروف على الأقل، إلا من قبيل الاحتكاك والتأثر، بسبب مساكنة البعض منهم مثلاً لبعض القبائل الأخرى، كما يشير إلى ذلك نفر من الباحثين، ربما رجح الرأي القائل بأنهم ربما كانوا مسلمين أيضاً، وبالتالي فإن التوجُّه العام لمملكتهم ربما كان إسلامياً تبعاً لذلك منطقياً.

أما وثيقة الوقف المنسوبة لأحد سلاطين التنجر المسمى شاو بن رفاعة، التي عُثر عليها في محفوظات دواوين الوقف في القاهرة، والتي تعود إلى العام 983 هـ / 1575م، فهي متسقة تماماً مع إشارة الإيطالي دانانيا، لجهة دالتهما

R.S.O'Fahey & J.L. Spaulding (1974): *Kingdoms of the Sudan*. London: METHUEN, (15) CO LTD, p.111.

معاً على رجحان إسلام سلاطين التنجر، واستعراب وإسلامية مملكتهم، ولو اسماً كذلك، خصوصاً أن هاتين البيئتين لا يفصل بينهما سوى خمسة أعوام فقط. فهما في سياق زمني واحد، وظروفه متماثلة غالباً.

وأما إذا ما رُمنا محاولة التحقق من صحة وأصالة نص وثيقة الوقف ذاتها عن طريق إمعان النظر ملياً في بيناتها الداخلية، ولغتها، والمصطلحات المستخدمة فيها، وأسماء الأعلام المذكورين فيها، والتواريخ المحتملة لحيواتهم، فضلاً عن السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي العام للنص، فإننا نجد أنفسنا بإزاء نص يتسم بقدر مقنع إلى حد كبير من التماسك، والانسجام، والمقبولية. فمما لاحظناه على نص هذه الوثيقة التي نثبتها كملحق مع هذا المقال في آخره، ما يلي:

أولاً: لنبدأ بمحاولة لمقاربة اسم هذا السلطان المعني نفسه، ألا وهو: "شاو بن رفاعة". وفي هذا، لعله يجوز لنا أن نلاحظ ونفترض أيضاً أن هذا الاسم المكوّن من اسمين علميين، أحدهما محلي سوداني، ينزع نحو الأخذ عن الثقافة السودانية البحتة، وبالتحديد عن عربية أهل السودان الداريجة التي تعرف اللفظ: "الشّاو" الذي يأتي فيها إما بمعنى: شجر الأراك المعروف، أو ثمر هذا الشجر نفسه في رواية أخرى.⁽¹⁶⁾ وأما الاسم الآخر: "رفاعة"، فلا نعتقد أننا بحاجة إلى بيان أصله العربي الفصيح، وسيروته ضمن أسماء الأعلام العربية منذ قديم الزمان.

ثانياً: إنَّ صفة "الحاكم الشرعي وخليفة الحكم العزيز بالمدينة المنورة" الخ، التي وُصف بها الشخص المذكور في بداية نص الوثيقة باسم: عبد الله بن حسين

(16) عون الشريف قاسم (1985): قاموس اللهجة العامية في السودان، الطبعة الثانية. القاهرة: المكتب المصري الحديث. انظر مادة: شاو. والشاهد هو قول المؤلف: "الشّاو أيضاً ثمر الأراك .. وهو شُجيرة أيضاً"، ص 642.

== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفور من القرن السادس عشر

بن حسام، هي صفة تدل على وظيفة محدّدة وحقيقية، كان يُعبر عنها بذلك المصطلح "خليفة الحكم العزيز"، وهو مصطلح كان شائعاً في عهد المماليك والعثمانيين. فقد جاء في كتاب "شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (1032هـ - 1089هـ) على سبيل المثال، ذكر: "شرف الدين موسى بن عبد الغفار المالكي، خليفة الحكم العزيز بالقاهرة، وكاتب مستندات السلطان الغوري"، إلخ.⁽¹⁷⁾ فكأن خليفة الحكم العزيز، هو عبارة عن قاض شرعي رفيع المستوى، مختص بتسجيل العقود، والأوقاف، والأحباس، أو هو شبيه في المصطلح المعاصر بقاضي تسجيلات الأراضي والعقارات، أو ما يسمى في بعض البلدان بالشهر العقاري، كمصر على سبيل المثال.

ثالثاً: سعينا إلى التحقق من هوية: أبو العباس أحمد الفتوحي الحنبلي، خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية وفقاً لهذه الوثيقة، فلم نعثر على ترجمة لشخص بهذا الاسم بالتحديد حتى الآن، ولكننا عثرنا بالفعل في موسوعة ويكيبيديا على الشبكة العنكبوتية، على ترجمة لشخص يدعى: أبو البقاء تقي الدين بن النجار الفتوحي الحنبلي الذي كان فقيهاً حنبلياً ومؤلفاً عاش في مصر أيضاً بين عامي 1492 و 1564م. وواضح من تركيبة الاسم، وخصوصاً من قرينة النسبة للفتوحية وللحنبلية معاً، أنه ربما كان قريباً جداً لأبي العباس أحمد الفتوحي الحنبلي، ومن المحتمل أن يكون هذا الأخير ابناً للسابق، إذ لا تفصل تاريخ وفاة أبي البقاء في عام 1564م، عن تاريخ وثيقة الوقف التي سجلها أبو الفتوح في عام 1575، إلا أحد عشر عاماً فقط.

ثم عثرنا في كتاب الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي، ترجمة لفتوحي حنبلي آخر هو: أحمد بن عبد العزيز بن علي، الشيخ الإمام العلامة،

(17) ابن العماد الحنبلي (1998): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، الجزء الثامن، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، ص96.

شيخ الإسلام قاضي القضاة شهاب الدين الفتوحي الحنبلي، المعروف بابن النجّار، قاضي قضاة الحنابلة بالديار المصرية. وُلد سنة 862هـ وتُوفي سنة 949هـ (أي حوالي سنة 1542م وهذا الشرح من الباحث).⁽¹⁸⁾

فمن الراجح إذاً أنَّ هذا أيضاً ربما كان قريباً للقاضي الفتوحي الحنبلي المذكور بالوثيقة المعنية، ولكنه ليس هو نفسه، لأن هذا قد توفي في عام 1542م، بينما التاريخ الذي أصدر فيه الأول الوثيقة هو 1575م. وبالجمله فإن هذه الوثيقة تشير إلى قاضٍ بعينه من أولئك القضاة الفتوحيين الحنابلة الذين تعاقبوا على وظيفة "خليفة الحكم العزيز" بالقاهرة في بحر القرن السادس عشر الميلادي، ولن يكون من الصعب إذ ذاك، التعرف على هويته من خلال البحث والمقارنة بالوثائق الشبيهة المعاصرة المحفوظة بذات المصدر.

رابعاً: عثرنا في كتاب: أعلام المدينة المنورة في القرن العاشر الهجري، على ترجمة مقتضبة لقاضٍ بالمدينة، كان حياً في عام 984هـ (1576م)، اسمه: عبد الله بن حسن المدني.⁽¹⁹⁾ وهو كما يُلاحظ، اسم لا يبعد كثيراً عن اسم القاضي المدني المذكور بالوثيقة ذاتها، أي: عبد الله بن حسين بن حسام، بل من المحتمل أن يكون هو نفس الشخص، بقرينة وجودهما معاً في ذات الحيز الزمني. ويجوز تبعاً لذلك أيضاً أن يكون خطأ تصحيفي ما قد حدث أثناء عمليات نسخ هذه الوثيقة، فتحول بسببه اسم هذا القاضي من: عبد الله بن حسن إلى عبد الله بن حسين، وليس ذلك بمستبعد.

(18) نجم الدين محمد بن محمد الغزّي (1997): الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، الطبعة الأولى، وضع حواشيه خليل المنصور. بيروت: دار الكتب العلمية، بيروت، ص113.

(19) مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة (إعداد) (2013): أعلام المدينة المنورة في القرن العاشر الهجري. المدينة المنورة، ص65.

== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفور من القرن السادس عشر

خامساً: يوجد من بين الشهود في هذه الوثيقة من اسمه: يحيى بن محمد بن يونس الهواري الدكيراني. وهذا الاسم بهذه النسبة يغلب على الظن أنه اسم صحيح وواقعي وغير ملفّق، وإنما حدث خطأ في مرحلة ما من مراحل استنساخ هذه الوثيقة، في الطريقة الصحيحة لرسم لقب هذا الشاهد، أو نسبته إلى فرعه في قبيلة الهَوَّارة السودانية، حيث رُسم هذا اللقب هكذا: "الدُّكيراني" بالدال ونون النسب العربية الفصيحة، وهذا خطأ، وإنما صواب رسم هذا اللقب هو "الضِّكيرابي" بالضاد عوضاً عن الدال، وبالباء عوضاً عن نون النسب الفصيحة، وذلك جرياً على صيغة النسب في العامية السودانية. هذا، والضِّكيراب فرع معروف من فروع الهوارة، منهم - كما يُقال - الشيخ موسى ود البرد وأبناؤه السبعة الذين تنسب إليهم الروايات الشعبية المتواترة، أدواراً عظيمة في نشر العلم والفقه في سائر ربوع غرب السودان. ويرفع المؤرخ الشعبي المعروف: الشيخ محمد عبد الرحيم، نسبه من جهة والدته إلى الشيخ موسى ود البرد الهواري المذكور.

أما فرع الضكيراب من الهوارة، فيقول عنهم عون الشريف قاسم في كتابه: موسوعة القبائل: "ضكيراب: فرعٌ من الهوارة بكردفان، منهم آل عربي (م)، واليمني والصِّلحي".⁽²⁰⁾

والمشهور هو أن طائفة كبيرة من قبيلة هوارة هذه التي نزلت من شمال إفريقيا إلى صعيد مصر فأقامت به وعمرته دهرًا، قد ارتحلت منها جماعات جنوباً نحو السودان في أزمان مختلفة، ربما كان وصول روادها الأوائل قبل

(20) عون الشريف قاسم (1996): موسوعة الأنساب والقبائل في السودان، الجزء الثالث، الطبعة الأولى. الخرطوم: شركة أفروقراف للطباعة والتغليف، ص1361.

قيام سلطنة الفونج ذاتها، حيث أقامت طائفة منها بمنطقة الحلفاية شمال الخرطوم، بينما انتشرت طوائف أخرى كبيرة منها في كردفان ودارفور، وقد كان لها دور كبير في التجارة وفي نشر العلوم والثقافة العربية والإسلامية، خصوصاً في غرب السودان. كما يرد ذلك في العديد من الروايات الشفهية المتظاهرة، وبعض الروايات الخطية أيضاً، مثل كتاب هارولد مكمايكل، قبائل شمال ووسط كردفان، عند حديثه عن الهواوير والهواره، وكذلك كتاب عون الشريف قاسم، حلفاية الملوك: التاريخ والبشر.

وسادساً وأخيراً: هنالك شاهدٌ من الشهود في هذه الوثيقة، اسمه حسن بن علي بن موسى البرِّي. والشاهد هو اللقب "البرِّي"، وهو لقب صحيح وواقعي ومنسجم مع السياق التاريخي واللفوي والاجتماعي الذي حُررت فيه الوثيقة، في القرن السادس عشر الميلادي. فالصفة "برِّي" كانت تعني: سوداني مطلقاً، أي من برّ السودان كما زعم بعضهم. وهذا المصطلح ورد بهذه الصيغة نفسها وبذات الدلالة أكثر من مرة في طبقات ود ضيف الله. فعلى سبيل المثال، وصف الشيخ علي الأجهوري (1560 - 1656م) علي ود أبو عقرب تلميذ الشيخ إدريس بن محمد الأرباب (1507 - 1651م)، بأنه "برِّي".⁽²¹⁾ ولكن النسخ الأصلي، أو لعل بعض النُسخ المتعاقبين أيضاً، قد أخطأوا حين جمعوا "البرِّي" على "البرَّة"، وهو جمع فصيح - على كل حال - للصفة "برّ" و"بار" أيضاً، بينما أنّ الصفة "برِّي" التي تعني "سوداني مطلقاً"، تُجمع بالأحرى على "برارة" على وزن "مغارة" بألف بعد الراء، وهذا هو الصواب فيها بحسب الصيغة السودانية الدارجة. وجمع الصفة برِّي على برارة بهذه الصيغة بالتحديد، بمعنى سناري

(21) محمد النور ولد ضيف الله (1974): كتاب الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان، الطبعة الثانية، تحقيق يوسف فضل حسن. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للتأليف والترجمة والنشر، ص55.

== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفور من القرن السادس عشر

وسناريون، أي سوداني وسودانيون، كما في هذا السياق، عليها شاهد من وثيقة فونجية قديمة، هي وثيقة الشيخ دياب بن بادي بن عجيب بن عبد الله جماع، أحد شيوخ العبدلاب، التي وجه بموجبها أن يكون النظر في استحقاق الوقف الخاص في المدينة المنورة، الذي كان قد أنشأه الشيخ عجيب المانجلوك، ثاني شيوخ العبدلاب (ت 1611م)، "على طائفة البرارة والأحرار والمعتوقين من أبناء تلك المشيخة بالمدينة، ثم على جناب المكرم المحترم عبد الرحمن أغا، نقيب السادة الأغوات مدة حياته، الخ". (22)

وهكذا، نجد أنفسنا أمام نص متماسك وذو معنى في سياقه التاريخي في تقديرنا، بل نعتقد أن من شأنه أن يقدم إضاءات باهرة على تاريخ تلك الفترة الغامضة والمظلمة من تاريخ دارفور، على أن يخضع أيضاً -مع ذلك- إلى المزيد من البحث والتحقيق.

(22) أحمد عبد الرحيم نصر (1986): وسعد الدين أونال (ب ت): الأغوات: دراسة تاريخية مقارنة لأغوات المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي بالمدينة. الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم (الملاحق، وثيقة رقم (7)، الهامش رقم (43)).

ملحق 1/1

نص وثيقة وقف السلطان شاو بن رفاعة التُّجْراوي بالحجاز

السعودية

الصكوك الصادرة من المحاكم الشرعية

1 قرش سعودي

بسم الله الرحمن الرحيم

تحريره أنه اتصلت هذه الصورة بشروط الاتصال لدى سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي عبد الله بن حسين بن حسام خليفة الحكم العزيز بالمدينة المنورة يوم تاريخه وحكم بثبوته لديه كما ثبت عند مسجل أصله وأمر بتسجيله وحفظه بهذا السجل المبارك الميمون وهذه صورته من غير زيادة ولا نقصان بمجلس الشريعة المطهرة بالباب العالي أعلاه الله تعالى وشرفه بالقاهرة المحروسة بين يدي سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الإمام العلامة المعمدة ولي الدين شرف الصلحاء وأحد الفضلاء مفتي المسلمين أبي العباس أحمد الفتوح الحنبلي خليفة الملك العزيز بالديار المصرية أيد الله تعالى أحكامه وأحسن إليه حضر سيدنا الشيخ الإمام العالم العلامة العمدة فخر الدين عثمان بن الشيخ نور الدين علي المغربي المالكي أدام الله تعالى النفع بوجوده وعلومه القائم فيما يذكر فيه بطريق وكالته الشرعية من قبل الإمام الباسل الجحاج الهمام المبجل المعظم السلطان شاو بن المرحوم السلطان رفاعة سلطان التُّجْرا المتقرب إلى الله تعالى بهذه الصدقة الآتي ذكرها فيه الثابت وكالته المذكورة عنه بالإشهاد بها لدى سيدنا الحاكم المشار إليه أعلاه أدام الله تعالى علاه بشهادة يحي بن محمد بن يونس الهواري الدكيراني الشهير بأخي حسبون وسلامة بن سليمان بن علي عرف بابن أبي دينار الهواري الدكيراني بعد تزكيتهما لديه بشهادة أبي بكر بن حماد بن عبد الله أكبري وحسن بن علي بن موسى البري ومحمد المدعو فيهم بأكبر بن عبيد الفنجري التزكية الشرعية الثبوت الشرعي وأشهد عليه الشيخ عثمان المشار إليه الإشهاد الشرعي وهو بحال الصحة والسلامة والطواعية والاختيار أن موكله السلطان شاو المشار

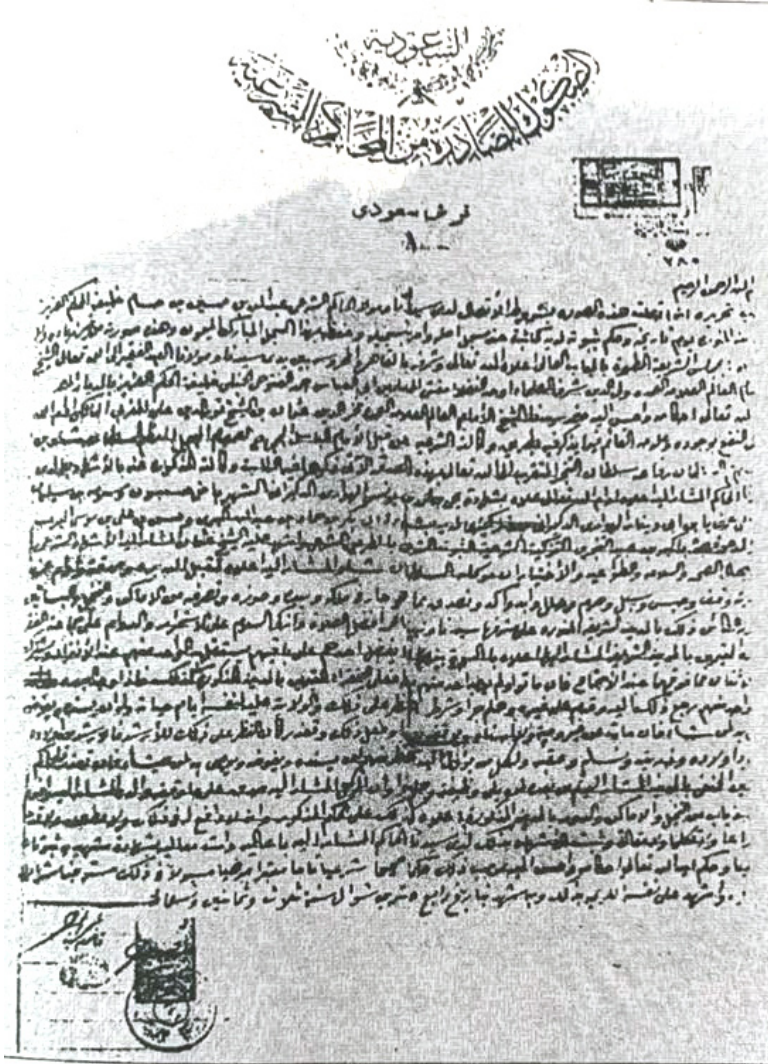
== من شواهد الصلات التاريخية المبكرة لدارفور بالعروبة والإسلام: وثيقة دارفور من القرن السادس عشر

إليه أعلاه تقبل الله بره وصدقته وادام عزه وذخرته وقف وحبس وسب وحرّم وحلّ وأبدّ وأكد وتصدق بما هو جار في ملكه ويده وحوزه وتصرفه من الأماكن والنخيل والبساتين والدور الكائن ذلك بالمدينة الشريفة المنورة على مشرفها سيدنا ونبينا محمد أفضل الصلاة وأزكى السلام على الاستمرار والدوام على جماعة الفقراء البررة المقيمين بالمدينة الشريفة المشار إليها أعلاه بالسوية بينهم لا يفضل أحدهم على باقيهم يستقل به الواحد منهم عند الانفراد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع فإن ماتوا ولم يوجد واحد منهم بها فعلى الفقراء المقيمين بالمدينة المذكورة كذلك فإذا وجد البررة ولو واحد منهم رجع ذلك إليه وقدم على غيره وهلم جرا وشرط النظر على ذلك والولاية عليه لنفسه أيام حياته وله أن يسنده ويفوضه ويوصي به لمن شاء فإن مات من غير وصية ولا إسناد ولا ... به أو فعل ذلك وتعذر كان النظر على ذلك للأرشد فالأرشد من أولاده أو لأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه ولكل من يؤول إليه النظر منهم أن يسنده ويفوضه ويوصي به لمن يشاء فإن تعذر فلحاكم المسلمين الحنفي بالمدينة المشار إليه ثم من بعده لمن يلي وظيفته وهلم جرا وأن الموكل المشار إليه صدق على ما وقفه والده المشار إليه وأخوه لأبيه ذياب من النخيل والأماكن والدور بالمدينة المذكورة أعلاه كذلك على الحكم المذكور وأنه لا دافع له في ذلك ولا مطعن ولا قدحاً أو نزاعاً ولا تكلاً ولا مقالاً وثبت بالأشهاد بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار إليه بأعاليه دامت معاليه بشهادة شهيدين ثبوتاً شرعياً تاماً معتبراً مرضياً مسؤولاً في ذلك مستوفياً شرايطه. وأشهد على نفسه الكريمة بذلك وبه شهد بتاريخ رابع عشرين شوال سنة ثلاث وثمانين وتسعمائة. (23)

• المصدر، كتاب: هجرات الهلالين من جزيرة العرب إلى شمال إفريقيا وبلاد السودان، تأليف إبراهيم إسحق إبراهيم، الصفحتان 258 و259.

(23) توافق عام 1575م.

ملحق: صورة من أصل الوثيقة



حبس أوقاف السلطان شاو بالمدينة المنورة

المصدر: إدارة الصكوك الشرعية الصادرة من المحاكم الشرعية

بالمملكة العربية السعودية